جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage: http://journals.sustech.edu/

الإنتشار المصرفي ودوره في التنمية الإقتصادية دراسة ميدانية على البنك الزراعي السوداني بولاية جنوب دارفور 007-2012 م.

النور سليمان أدم
محمد حمد محمود
– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على حجم الدور الذي يلعبه البنك الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ولاية جنوب دارفور من خلال إنتشاره في محلياتها المختلفة. إختبرت الدراسة عدد من الفرضيات تمحورت حول مساهمة البنك الزراعي في تنمية القطاع الزراعي والحيواني في حاضرة ولاية جنوب دارفور وفي محلياتها المختلفة .إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي حيث تم جمع البيانات الأولية من فروع البنك الزراعي والبنوك التجارية الأخرى العاملة بالولاية ومحلياتها المختلفة. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن البنك الزراعي يساهم بشكل مقدر في تنمية القطاع الزراعي والحيواني في حاضرة ولاية جنوب دارفور و محلياتها المختلفة. كما خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها ضرورة قيام البنك الزراعي السوداني بفتح فروع جديدة في محليات الولاية. ودعوة بنك السودان المركزي لحث المصارف التجارية لفتح فروع لها بمحليات الولاية وفقا لاسس مدروسة لزيادة مساهمتها في التنمية الإقتصادية.

Abstract:

The study aimed at determining the role of Agricultural Bank in achieving economic development in Southern Darfur State through its branches in different localities of the state. The study tested a number of hypotheses that focused on the contribution of the Agricultural Bank in developing the agricultural and animal sectors in the state capital and its different localities. The study adopted the descriptive, analytical and statistical methods, where preliminary data were collected from the Agricultural and other commercial banks that operating in the state and its different localities. The study major findings indicated that the Agricultural Bank contributes positively in developing the agricultural and animal sectors in the state and its different localities. The study most important recommendations call for the Agricultural Bank to open new branches in the localities of the state. Also, Central Bank of Sudan should urge the commercial banks to open new branches in the localities of the state based on feasibility studies to increase their contribution in the economic development

الكلمات مفتاحية: الإنتاج الزراعي– الإنتاج الحيواني– السلم–المرابحة.

المقدمة:

من المشكلات التي تعاني منها الدول النامية - ومنها السودان- تركز الأنشطة الإقتصادية والخدمات وغيرها من العوامل المساعدة في التنمية في المدن الكبرى والمراكز الرئيسة. مما يؤثر سلباً على توازن التنمية داخل نفس البلد أو نفس الولاية. وولاية جنوب دارفور كإحدى ولايات السودان ليست إستثناء من هذه القاعدة، فبالرغم من

وجود عدد كبير من فروع المصارف التجارية يبلغ عددها سبعة عشر فرعاً، لكنها تتركز في حاضرة الولاية مدينة نيالا، مما يحرم المحليات من الآثار التنموية التي يمكن أن تحدثها المصارف من خلال عملها في مجال التمويل أو تقديم الخدمات المصرفية، وهو الأمر الذي يصب في نهاية الأمر في خانة دعم التنمية الإقتصادية بالولاية. حيث تزخر ولاية جنوب درافور بموارد زراعية تتمثل في الارض الخصبة والمناخات المتنوعة، وثروة حيوانية تقدربنحو ثلاثة عشر مليون وخمسمائة ألف رأس من الماشية.

يتفرد البنك الزرعي من بين المصارف الأخرى العاملة بالولاية بإنتشاره بمحلياتها، وحتى المحليات التي لا توجد بها فروع للبنك فإنها تتعامل مع أقرب فرع للبنك الزراعي.

لذلك تحاول هذه الدراسة أن تعرف دور هذا البنك في التنمية الإقتصادية في هذه الولاية من خلال إنتشاره في محلياتها.

أولاً: مشكلة الدراسة:

البنك الزراعي السوداني يفترض فيه أن يكون أحد أهم أدوات التنمية في ولاية جنوب دارفور. وينسحب ذلك على حاضرة الولاية ومحافظاتها المختلفة. هل إستطاع البنك الزراعي أن يقوم بدوره في التنمية على مستوى حاضرة الولاية ومركزها، وهل تحقق دور البنك الزراعي في التنمية الإقتصادية من خلال إنتشاره عبر محافظات الولاية المختلفة؟. ويمكن أن تنبع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الدور الذي لعبه البنك الزارعي في تمويل القطاع الزراعي على مستوى حاضرة ولاية جنوب دارفور؟

2- ما هو الدور الذي لعبه البنك الزارعي في تمويل القطاع الزراعي على مستوى محافظات ولاية جنوب دارفور؟

3-ما هو الدور الذي لعبه البنك الزراعي في تمويل القطاع الحيواني على مستوى حاضرة ولاية جنوب دارفور؟

4-ما هو الدور الذي لعبه البنك الزراعي في تمويل القطاع الحيواني على مستوى محافظات ولاية جنوب دارفور؟

ثانياً:أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة لتوضيح مساهمة البنك الزراعي في تنمية القطاع الزراعي والحيواني في حاضرة ولاية جنوب درافور ثم في محلياتها.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تحديد دور الإنتشار كمتغير وسيط بين البنك ومساهمته في التنمية الإقتصادية من واقع دراسة ميدانية على تجربة البنك الزراعي بولاية جنوب دارفور، بينما تكمن الأهمية العملية في دعوة البنك المركزي- ومن بعده المصارف- على وضع الإنتشار المدروس وفق القواعد المصرفية في الإعتبار عند تقديم الخدمات المصرفية عبر الولايات (خصوصاً الولايات الأقل نمواً)، بغرض زيادة مساهمة المصارف في تنمية تلك الولايات، وربط إنشاء فروع جديدة لهذه المصارف بمدى الإسهام الذي يمكن أن تقدمه في مجال تحقيق التنمية الإقتصادية بتلك الولايات.

رابعاً: فروض الدراسة:

1- يساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في ولاية جنوب دارفور من خلال التمويل الزراعي الممنوح في حاضرة الولاية.

2- يساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في ولاية جنوب دارفور من خلال التمويل الزراعي الممنوح عبر فروعه المنتشرة في محليات الولاية.

3- يساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الحيواني في ولاية جنوب دارفور من خلال التمويل الحيواني الممنوح

في حاضرة الولاية.

4- يساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الحيواني في ولاية جنوب دارفور من خلال التمويل الحيواني الممنوح عبر فروعه المنتشرة في محليات الولاية.

خامساً: منهجية الدراسة:

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي، حيث تم إختبار فرضيات الدراسة من واقع البيانات المالية المنشورة للمصرف موضع الدراسة والمصارف الاخرى العاملة بالولاية، وتم قياس الإنتشار من واقع بيانات المصارف في المحليات، بينما قيس عدم الإنتشار ببيانات المصارف في حاضرة الولاية.

الدراسات السابقة:

تناولت هذا الموضوع العديد من الدراسات السابقة منها:

1- لطيفة ،محمد -2010 - ص106

تمثلت مشكلة البحث في وجود كم هائل من العطالى، وإنتشار واسع لدائرة الفقر مع عدم وجود دور ملموس للمصارف في دفع عملية التنمية. وهدف البحث إلى إبراز دور المصارف السودانية في تمويل الإستثمارات، وإبراز دور المصارف السودانية في القضاء على دائرة الفقر والبطالة. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أن المصارف الإسلامية تركز بصورة أساسية على الربحية، ولا تدعم فئات المجتمع التي تحتاج إلى الدعم، إلا في نطاق ضيق. وتأكيد أن المصارف السودانية (ممثلة في بنك النيلين) تراجعت عن التمويل التنموى الصناعي، و إتجهت نحو التمويل التجاري قصير الأجل والذي لا يخدم قضية التنمية الإقتصادية.

2- شورش ، قادر-2011:

تتمثل مشكلة البحث في تميز إقليم كردستان العراق بالمعادن والثروات الطبيعية، وهي تعتبر من أغنى مناطق العالم بالثروة النفطية إضافة إلى الأراضي الزراعية التي تجعلها قادرة على توفير المنتجات الزراعية لكافة مناطق العراق. ولكن هذه الإمكانيات لم تستغل إستغلالاً أمثل بسبب نقص التمويل. ما هي الأسباب الأساسية التي قادت إلى هذا الوضع؟ وماهي المعوقات التي تواجهها المصارف في تمويل القطاعات الإقتصادية؟. هدف البحث إلى التعرف على الموارد والإمكانات المتوفرة في إقليم كردستان العراق، ومعرفة دور الحكومة في مجال التنمية في الإقليم، وكذلك دور المصارف التجارية ومدى فاعليتها في إحداث التنمية الإقتصادية. وقد خلص البحث إلى نتائج أهمها أن البيئة السياسية والأمنية في إقليم كردستان العراق تؤدى دوراً إيجابياً ومهماً في جذب الإستثمارات. وأن إصدار قانون الإستثمار من قبل حكومة الإقليم في العام 2006 شجع الكثير من المستثمرين المحليين على الدخول في مشاريع إستثمارية في كافة محافظات الإقليم.

3- خالد، طلحة -2012 :

تمثلت مشكلة البحث في الضعف الواضح في حجم الودائع المصرفية داخل الجهاز المصرفي،وعدم إمكانية السيطرة على حجم الودائع خارج النظام المصرفي، وتتلخص أهمية البحث في أهمية الإنتشار المصرفي كآلية لجذب الودائع والتي تمثل أهم الموارد للمصارف من خلال إنتشارها، لجذب هذه الودائع لتوظيفها بطريقة تخدم الإقتصاد. وقد خلص البحث إلى عدة نتائج تمثلت في أن الإنتشار المصرفي يزيد حجم الودائع بأنواعها. و يرجع ضعف المصارف في السودان إلى ضعف الموارد وقلة الوعي المصرفي لدى الجمهور. و خرج البحث بتوصيات عديدة أهمها ضرورة الإستثمار في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتشجيع إنتشار المصارف.

إسهام الدراسة الحالية(الفجوة) واختلافها عن الدراسات السابقة:

بالرجوع لتلك الدراسات السابقة ذات الصلة يمكن التمييز بين نوعين من الدراسات:

النوع الأول: تلك التي تناولت دور المصارف في التنمية الإقتصادية، وعلى وجه الخصوص المصارف غير الربوية، وتستند هذه الدراسات على النظرية الإقتصادية التي تشير إلى دور مؤسسات منح التمويل في التنمية الإقتصادية. ويمكن تمثيلها في الشكل الآتي:

النوع الثاني: الدراسات التي تناولت أثر الإنتشار المصرفي على أداء المصارف وتحقيقه لأهدافها كجذب الودائع وتحقيق الربحية في نهاية الأمر. ويمكن تمثيلها في الشكل الآتي:

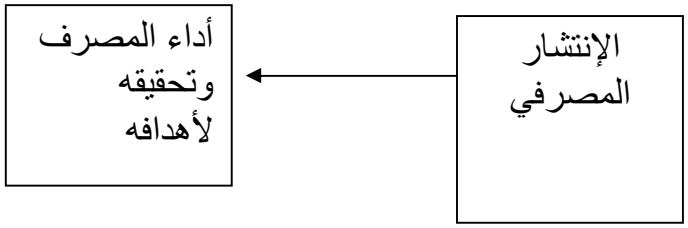

من واقع النوعين أعلاه حاولت هذه الدراسة أن تتبع طريقة مختلفة وهي تناول دورالمصرف في التنمية من واقع إنتشاره، ويمكن تمثيلها في الشكل الآتي:

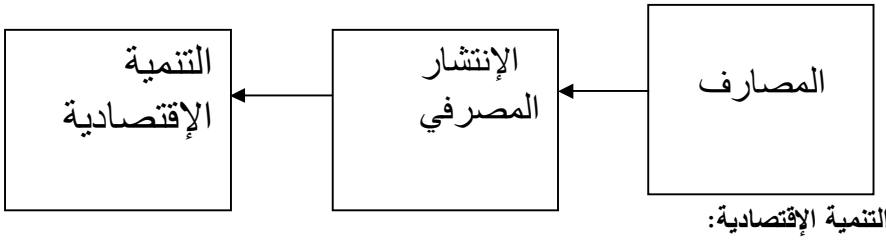

تعريف التنمية الإقتصادية:

1- يعرف جيرالد ماير التنمية الإقتصادية بأنها:(هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر من معدل نمو السكان الصافي، إرتفع الدخل الحقيقي للفرد). (محمد عبد العزيز عجمية وايمان ناصف-2008م-ص51)

2- أما الإقتصادي الأمريكي س.واجل (S.wagel) فقد عرف التنمية الإقتصادية بأنها: (تتضمن معني الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها، والتي يمكن تحقيقها، وأن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الإقتصادية وتكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الإقتصاد، بينما تتطلب التنمية إستغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع). (محمد صفوت قابل-2008م – ص64)

3- ومضى آخرون إلي أن التنمية الإقتصادية تعني: (العملية التي يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلي حالة التقدم، وهذا الإنتقال يتطلب إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي). (محمد صفوت قابل – 2008م – ص64)

ومضي آخرون إلى أن التنمية الإقتصاية تعني إحداث تغيرات أساسية في الهيكل الإقتصادي، إضافة إلى إرتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي وأن أهم تغيرين أساسيين في الهيكل الإقتصادي هما:

أ–إرتفاع إسهام الصناعة في الناتج القومي وتزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف،كما تتغير أنماط الإستهلاك حيث لا ينفق الناس كل دخولهم في الضروريات الأساسية بل يتحولون إلى إستهلاك السلع المعمرة.

ب–العامل الأهم في التنمية الإقتصادية هو أن يكون لسكان الدولة النصيب الأكبر في عملية التنمية الإقتصادية التي تنتج عنها تلك التغيرات. (محمد عبد العزيز– 2008)

وبصفة عامة يمكن القول أن التنمية الإقتصادية هي عملية تغيير الوضع الإقتصادي من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والإزدهار وذلك بإستغلال الموارد التي خلقها الله في هذه الأرض. وقد جاءت الكثير من الآيات في القرآن الكريم تحث على إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة من أجل نفع الإنسان وعمارة الأرض منها قوله تعالى:

(أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً) (الآية 20 سورة لقمان).

وقوله تعالى:(وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ *وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ*) (الآيات من 14–15 سورة النحل)

العلاقة بين مفهوم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية:

يبدو من الوهلة الأولى أن مفهوم النمو الإقتصادي ومفهوم التنمية الإقتصادية كلاهما يعني الإنتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم، ومن مرحلة العوز إلى مرحلة الكفاية، وتحقيق زيادة في إجمالي الدخل القومي،وبالتالي زيادة نصيب الفرد من هذا الدخل. لكن يميل عدد من الكتاب إلي إستخدام مصطلح (النمو الإقتصادي) عندما يتحدثون عن الدول المتقدمة، ويستخدمون مصطلح التنمية الإقتصادية عندما يتحدثون عن الدول الأقل تقدماً . والراجح هو وجود إختلاف واضح بين المصطلحين يمكن إبرازه في النقاط الآتية:

1– يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في الناتج المحلي، أو زيادة في إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

2–النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الإقتصادي لابد أن يفوق معدل نمو وزيادة السكان. وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما دون زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، ويمكن إيضاح ذلك في المعادلة الآتية:

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل القومي–معدل النمو السكاني

وهذا يعني أن الزيادة في معدل السكان إذا كانت كبيرة وغير متناسبة مع زيادة الإنتاج فإنها ستبتلع هذه الزيادة لأن الدخل كله سيتم إستهلاكه، ولن يتبقى هناك فائض للإدخار والإستثمار.

3–هناك عوامل تنفرد بها التنمية الإقتصادية هي:

أ.تغيرات في الهياكل والبنيات الإقتصادية: حيث يتم الإنتقال من الإنتاج الأولي المعتمد على الموارد الطبيعية البسيطة وتصديرها في صورة مواد خام إلى الإقتصاد الصناعي الذي يزيد من الطاقة الإنتاجية للسلع والخدمات.

ب.تعمل التنمية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة في المجتمع، حيث نجد أن توزيع الدخل على السكان عادة لا يكون عادلاً، فحين يكون نصيب 20% من السكان مثلاً ما يمثل 80% من الدخل القومي وهم يمثلون الطبقة الغنية ، يكون 80% من السكان نصيبهم فقط 20% من ذلك الدخل، وهم عامة السكان والذين يمثلون الطبقة الفقيرة. (محمد عبد العزيز–2008)

إستراتيجيات تحقيق التنمية الإقتصادية :

تختلف الإستراتيجيات التي يمكن بها تحقيق التنمية الاقتصادية بإختلاف الأهداف الموضوعة التي يراد تحقيقها، وبإختلاف الأولويات التي يتم ترتيبها، ويجب أن تكون الوسيلة أو الوسائل المختارة متناسبة مع بيئة وظروف وثقافة المجتمعات التي يراد تنميتها، فكثيراً من مشروعات التنمية فشلت فقط لأن الوسائل التي تم إتباعها لا تناسب هذه المجتمعات ومنها:

1-إستراتيجية النمو المتوازن:

يرى أنصار هذه الإستراتيجية ضرورة توجيه دفعة قوية من الإستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات الإستثمارية، والتي تتصف بالتكامل فيما بينها لتوفر في النهاية إحتياجات الطلب الإستهلاكي النهائي. ولنجاح ذلك لا بد من إنشاء جميع الصناعات والمشروعات في نفس الوقت، حيث أن العاملين في كل صناعة يمثلون سوقاً لمنتجات الصناعات الأُخري.

وتهتم هذه الإستراتيجية بالتوازن أثناء عملية النمو في النطاق الأُفقي للإنتاج، أي تهتم بالتوازن فيما يتعلق بالعلاقات الأفقية بين القطاعات والأنشطة الإقتصادية، مثلاً التوازن بين الزراعة والصناعات الإستهلاكية، وفي داخل القطاع الصناعي تهتم بالتوازن بين الصناعات الإستهلاكية المختلفة. (محمد صفوت قابل – 2008م- ص76)

ملاحظات علي إستراتيجية النمو المتوازن:

تبدو إستراتيجية النمو المتوازن مثالية في نظرتها لكيفية تحقيق التنمية الإقتصادية على المستوى النظري، خاصة الدعوة إلي التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وحدوث التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي (قطاع الصناعات) ولكن عند إنزالها على أرض الواقع تظهر العديد من العيوب أبرزها:

أ. يحتاج تنفيذ هذه الإستراتيجية إلى إمكانات مالية كبيرة، وهذا ما لايتوفر للدول النامية المستهدفة بخطط التنمية.

ب. يرى الإقتصادي ألبرت هيرشمان(A.Hirshman) أن إقامة كل الصناعات في وقت واحد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ويجعلها غير مربحة، كما أن قيامها في وقت واحد يشتت الجهود المبذولة. وفي حالة قيام صناعات عديدة في وقت واحد قد يؤدي هذا إلى حدوث تنافس في الحصول على المواد الخام والتجهيزات الصناعية، وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع أسعار هذه المواد، كما قد يحدث تنافس في الحصول على الكوادر الصناعية المدربة، فترتفع أجورهم مما يزيد من تكلفة الإنتاج، ويحد من قدرة المنتجات على المنافسة في السوق الخارجي (محمد صفوت قابل – 2008م –ص77).

2- الإستراتيجيات التي تقوم علي التنمية الزراعية:

تقوم الإستراتجيات التي تنادي بالتنمية الزراعية علي مبدأ أن الزراعة هي القطاع الأوسع في إقتصاديات الدول النامية، ويشتغل بها قطاع كبير من سكان هذه الدول. كما أن الزيادة في الإنتاج الزراعي تشكل في النهاية زيادة في الناتج القومي الإجمالي لها. إضافة إلي ذلك توفر الزراعة المواد الأساسية لغذاء السكان, ومعلوم أن من أكبر المشاكل التي تواجه الدول النامية هي مشكلة نقص الغذاء أو عدم جودته وتشكل المنتجات الزراعية نسبة كبيرة من مدخلات الصناعة إضافة إلي ما توفره الصادرات الزراعية من عائدات مالية كبيره بالعملة الأجنبية. وقد أثبت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة الدور الأكبر في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها وسنتناول هذه النقاط بالتفصيل فيما يلي:

أ- تؤدي العمليات الزراعية إلي زيادة الطلب علي المنتجات الصناعية مما يؤدي إلي إزدهارها، فالزراعة تحتاج

إلي الالآت الزراعية وأدوات الري الصناعي ووسائل مكافحة الآفات كالطائرات أو الرشاشات اليدوية، وكلما كانت الزراعة في مساحات أوسع كلما زاد إحتياجها لإستخدام الآلات والذي يؤدي إلي زيادة الإنتاج وتحسين جودته .

ب- الإنتاج الزراعي يؤدي إلي تحقيق عائدات مالية لخزينة الدولة من الضرائب المفروضة علي الإنتاج الزراعي ورسوم الإنتاج، كما تمثل زكاة الزرع والثمار مورداً هاماً من موارد صناديق الزكاة في الدول الإسلامية.

ج- تحرك الزراعة قطاعات إقتصادية أخرى كقطاع النقل والتخزين والتأمين، وبالتالي تخلق فرص عمل كبيرة للمشتغلين بهذه المهن.

د- تقوم الزراعة بمد قطاع الإنتاج الصناعي بالمواد الخام الأولية، وكثيراً من المصانع يتم إنشاءها قرب مناطق الإنتاج الزراعي، مثل مصانع السكر وتجفيف وتعبئة وتغليف الفاكهة، ومصانع الكناف ومصانع الغزل والنسيج. ويوفر علي الدول النقد الأجنبي الذي كان سيصرف علي استيراد هذه المواد والمدخلات.

هـ- هناك صناعات تتكامل مع مشروعات الإنتاج الزراعي مثل مصانع الألبان ومشتقاتها وقطاع الإنتاج الحيواني (مدحت القريشي – 2007م-ص90) .

تعريف الإنتشار المصرفي:

يقصد بالإنتشار المصرفي وجود فروع للمصرف في مناطق جغرافية متعددة مثل أن تكون للمصرف الذي يوجد في عاصمة البلاد فروع أخرى في المدن أو القرى أوالمحليات أو المقاطعات. وتوجد نوعان من المصارف:

أ.مصارف الوحدات: وهي المصارف التي لاتوجد لها فروع.

ب. المصارف ذات الفروع: وهي المصارف ذات الفروع المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد ولها مجلس إدارة واحد ونفس المجموعة من المساهمين. ويشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع حتى تعتبر فرعاً. وإنشاء الفروع إتجاه أصبحت تنادي به الكثير من النظريات الحديثة،ففي بريطانيا مثلاً تتجه معظم المصارف –إن لم يكن كلها- إلى إنشاء العديد من الفروع للمصرف الأم (parent bank) التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية في كل المدن والمقاطعات البريطانية (عبد اللطيف عبد الحميد – 2010م-ص213) .

مزايا الإنتشار المصرفي:

إن المصارف الناهضة هي التي تسعى لراحة العملاء وتقوم بإنشاء فروع لها بحيث يمكن أن يصل إليها العملاء دون مشقة، وتكون هذه الفروع قريبة من منازلهم أو أماكن عملهم. فالفرد يختار المصرف الذي يكون قريب من مسكنه أو مكان عمله،لأن ذلك يختصر له الوقت الذي يستغرقه في الوصول إلى مصرف أبعد، كما يوفر له الجهد الذي يتطلبه الوصول إليه. توفير الوقت في عصر أصبح للزمن فيه قيمة كبيرة، وتوفيرالجهد للجمهور المستهدف بالخدمة المصرفية هما عاملان مهمان ينبغي مراعاتهما عند التفكير في موقع الفرع الجديد. فيمكن أن يفشل فرع جديد في إستقطاب عملاء وتحقيق أهداف إنشائه بسبب عدم مناسبة الموقع للجمهور أو صعوبة الوصول إليه أو وجوده في موقع غير معروف يصعب وصفه،وليس بسبب سوء الخدمات المقدمة فيه أو أي سبب آخر.

الظروف الجاذبة التى يخلقها إنتشار المصارف في مناطق التنمية:

يحقق وجود فروع للمصارف في مناطق التنمية بيئة جاذبة لمتخذي القرارات عند إختيار المناطق المراد تنميتها، وكذلك إطمئنان المستثمرين أصحاب مشروعات الخدمات المساعدة في عملية التنمية على أموالهم وضمان تحويلها إلى أي مكان يريدونه ومثالهم:

1- أصحاب مشروعات النقل (بأنواعه المختلفة).

2- أصحاب مشروعات الإتصالات.

3- أصحاب الفنادق والمطاعم

4- شركات إستقدام العمال وإستخدامهم.

5- شركات التأمين بأنواعه المختلفة.

6-الشركات أو المؤسسات الأمنية لتأمين المؤسسات وغيرها.

وجود إنتشار مصرفي معقول في منطقة من المناطق يصب في صالح الطرفين معاً (المصارف والجمهور المستهدف بالخدمة)، فوجود مصارف متعددة في منطقة واحدة يجعلها تتسابق نحو إبتكار طرق وأساليب جديدة لإستقطاب العملاء عبر تجويد الأداء العام – وليس الخدمات فقط- مما يكسب المصارف قدرة على الإبتكار والتجديد ويحفز الفكر الإداري والتسويقي الخلاق. ويعودها على العمل تحت ظل التنافس الحميد في عالم أصبح فيه البقاء للأفضل. أما الجمهور المستهدف بالخدمة فإن التنافس بين المصارف يعطيه مزايا عديدة تتمثل في:

1- الحصول علي خدمة جيدة ومرضية.

2- الحصول على الخدمة المطلوبة بسعر مناسب، حين تتنافس المصارف على تقديم مزايا سعرية لجذب العملاء سواء في رسوم المعاملات أو في أسعار السلع المعروضة للبيع إذا كانت المصارف الموجودة في تلك المنطقة تقدم خدمات البيع النقدي أو البيع بالتقسيط أو البيع التأجيري للسلع وخلافه.

3- يتاح للجمهور فرصة الإختيار من عروض الخدمات والسلع المتعددة ما يناسب حاجته وميوله ورغباته. بدلاعن حالة وجود مصرف واحد حيث لاخيار لديه في التعاطي مع خدمات وسلع هذا المصرف الواحد.

دور الإنتشار المصرفي في التنمية الإقتصادية:

يسهم إنتشار المصارف في مواقع متعددة في تحقيق منافع عديدة تسهم في تحقيق تنمية إقتصادية في تلك المواقع ومن هذه المنافع:

1- وجود المصارف في مواقع الإنتاج المستهدفة بعملية التنمية الإقتصادية يجعل الممولين أكثر معرفة ودراية بنوع السلع والخدمات المنتجة في تلك المواقع وإذا ما تبين عدم ملائمتها لمتطلبات الأسواق التي يتم فيها تصريف هذه المنتجات يمكن بيان ذلك لأصحاب المشروعات بصورة مباشرة دون وسيط ، مما يجعل قدرتهم على التفهم أكبر ويتم تنفيذ المطلوب بدقة أفضل وبسرعة وأفضل ملائمة لما هو مطلوب.

2- وجود المصارف في أسواق مناطق الإنتاج أو قربها يسهل حركة تداول النقود ونقلها، خاصة وأن النقود أضحت هي اللغة المعبرة عن أي نشاط إقتصادي ولا يمكن التعبير عن المنافع الربحية أو القيم دون إستخدام النقود كمعيار لها. كما أن المصارف هي الملاذ الآمن لحفظ الأموال ونقلها.

3- إنتشار المصارف في مناطق الإنتاج يجعل الممول قريب من المنتج يتفهم إحتياجاته التمويلية من حيث حجم الأموال اللازمة للتمويل، فلا تكون قليلة بحيث لا تكفي للعمليات المطلوبة ولا تكون أكثر مما هو مطلوب وذلك يعني تعطيل اموال كان يمكن أن يتم توظيفها في مناطق أخرى هي في حاجة لها.

4- يساعد وجود المصارف في مناطق التنمية على وضع الخطط والسياسات المناسبة لتلك المناطق -فلكل منطقة خصائص قد تختلف عن المناطق الأخرى- ويجعل السياسات الموضوعة ملائمة تماما لها، مما يسهم كثيراً في إنجاح برامج التنمية بصفة عامة. فكثير من الخطط والسياسات قد تفشل ليس لأنها سيئة بل لأنها لاتلائم المنطقة أو المناطق التي تم التطبيق فيها، فما ينجح في منطقة ليس بالضرورة أن ينجح في كل المناطق الأخرى.

كذلك يساعد وجود المصارف في المناطق المراد تنميتها على تقييم السياسات المتبعة وتقويمها ولا شك إن وجود إنتشار للمؤسسات التي يمكن أن تساعد في عملية التنمية -ومنها المصارف- يزيد من فرص تنمية المناطق التي

تحتاج إليها، ويقلل من عدم الرضا الذي يمكن أن يقود إلى إضطراب الأمن، والذي بدونه لا يمكن أن يحدث حراك تنموي بل يقود إلى مزيد من التراجع والتخلف.

أهمية وأنواع صيغ التمويل الإسلامي :

يحتاج أي نشاط إنتاجي الي المال اللازم لإنشائه وتسييره، ومقابلة الإلتزامات التي تنشأعنه، وقد لا يكون هذا المال متاحاً بشكل كاف للمنتجين الذي يتمتعون بالكفاءة والخبرة العملية أو الحرفية.لذلك نشأت علاقة قديمة بين أصحاب الأموال الباحثين عن التوظيف والإستثمار من جهة، وأصحاب المهن الباحثين عن التمويل من جهة اخري. والآن تقدم المصارف الإسلامية التمويل للمشروعات المختلفة، وتتمثل صيغ التمويل الاسلامي في نوعين من العقود هي:

عقود المشاركات ومثالها:

1- المشاركة بأنواعها

2- المضاربة (مطلقة ومقيدة)

3- المساقاة

4- المزارعة

عقود معاوضات: ومثالها :

1- عقد المقاولة

2- عقد الإستصناع

3- عقد بيع السلم

4- عقد الإجارة

5- المتاجرة

6-بيع المرابحة (سراج الدين عثمان مصطفى، 2006 – ص 36).

تستخدم المصارف الصيغ الإسلامية المذكورة لتمويل الأنشطة الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف تنموية.

القسم الثاني- إختبار الفرضيات:

أ. نبذة تعريفية عن البنك الزراعي السوداني:

تأسس البنك الزراعي السوداني في العام 1957 م، وصدر قانون تأسيسه تحديداً في 6/17/ 1957م. وباشر نشاطه فعليا في العام 1959 م. وبذلك يعتبر أول مصرف وطني في السودان، المالك حكومة جمهورية السودان مساهمة بين بنك السودان المركزي ووزارة المالية الإتحادية، ويبلغ رأس مال البنك الزراعي مليار جنيه سوداني. (عبد الرحمن،الخليفة ، 2007- ص14) .

ب. نبذة تعريفية عن ولاية جنوب دارفور:

تقع ولاية جنوب دارفور في الجزء الجنوبي الغربي من جمهورية السودان بين خطي عرض 9:30 درجة -12 درجة شمالاً، وخطي طول 23:15 درجة شرقاَ. يحدها من الجنوب دولة جنوب السودان ومن الشمال ولاية شمال دارفور ومن الشرق ولاية شرق دارفور ومن الغرب ولاية وسط دارفور. وتعتبر الزراعة بشقيها (النباتي والحيواني) الحرفة الرئيسة لما يقارب 65% من سكان حاضرة الولاية وما يقرب من 85% من سكان المحليات.(محي الدين، مهدي(2013)رئيس إتحاد مزارعي ولاية جنوب دارفور-إتصال شخصي)

إختبار الفرضية الإولى : يساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في ولاية جنوب دارفور من خلال

التمويل الزراعي الممنوح في حاضرة الولاية.

قدم فرع نيالا مبلغ9585351.53 (فقط تسعة مليون وخمسمائةخمسة وثمانون ألف وثلاثمائة واحد وخمسون جنيه وثلاثة وخمسون قرشاً) كتمويل للإنتاج الزراعي بصيغتي السلم والمرابحة للآمر بالشراء(وهما الصيغتان المعمول بهما في الفرع) ويمكن بيان ذلك عبر الجدول الآتي:

جدول (1) التمويل المقدم للإنتاج الزراعي بالبنك الزراعي السوداني فرع نيالا بصيغتي السلم والمرابحة للفترة من 2007-2012

2007	2008	2009	2010	2011	2012	الجملة
266.522	1.280.412	1.351.164	3.355.019	1.191,114	2.141.118	9585351

المصدر:السيد/مختار بشير آدم بشير،مكتب الإستثمار بفرع نيالا؛أبريل 2012

2.التمويل المقدم للإنتاج الزراعي بصيغة السلم والمرابحة بواسطة المصارف بمدينة نيالا :

يوجد بحاضرة الولاية مدينة نيالا إضافة إلى البنك الزراعي عدد(16) فرع للمصارف التجارية كانت مساهمة أحد عشر فرعاً منها في التمويل الزراعي كالآتي:

جدول (2): التمويل المقدم للإنتاج الزراعي بصيغتي السلم والمرابحة بواسطة المصارف بمدينة نيالا 2007 - 2012:

الرقم	المصرف	المبلغ	النسبة
1	البنك الزراعي السوداني	9.585.351.53	53.12
2	البنك الإسلامي السوداني	623.563.50	3.45
3	بنك فيصل الإسلامي السوداني	2.323.240	%12.87
4	مصرف المزارع	1.465.263	8.12
5	مصرف الإدخار للتنمية الإجتماية	926.553.20	%5.13
6	بنك الخرطوم	356.400	%1.97
7	بنك تنمية الصادرات	1.365.343	%7.55
8	بنك الثروة الحيوانية	458.289	%2.54
9	البنك العقاري التجاري	186.267.45	%1.09
10	بنك البركة	526.900	%2.92
11	بنك النيل(بنك التنمية التعاوني سابقاً)	225.300	%1.24
الجملة		**18042470.68**	**%100**

المصدر: تقارير المصارف التجارية السنوية بمدينة نيالا 2007-2012

إختبارالفرضية الثانية:

يساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في ولاية جنوب دارفور من خلال التمويل الزراعي الممنوح عبر فروعه المنتشرة في محليات الولاية.

مساهمة فروع البنك الزراعي بالمحليات في تمويل الإنتاج الزراعي بولاية جنوب دارفور:

قدمت أربع فروع للبنك الزراعي بمحليات ولاية جنوب دارفور(فرع عد الفرسان،كاس،برام،رهيد البردي) تمويلاً للإنتاج الزراعي بصيغتي السلم و المرابحة للآمر بالشراء) قيمته 6.304.607 جنيه (فقط ستة مليون وثلاثمائة

وأربعة ألف وستمائة وسبعة جنيه سوداني)، تفاصيله كالآتي:

جدول (3) تمويل الإنتاج الزراعي بصيغتي السلم والمرابحة بفروع البنك الزراعي بولاية جنوب دارفور2007-2012

الفرع/السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الجملة
الفرسان	64916	75464	60124	68929	54884	49125	373442
البردي	711210	704119	703215	705928	690260	714103	4228835
برام	284263	280253	189213	89160	92041	95660	1030590
كاس	150784	162588	166910	70224	77104	44130	676740
الجملة	1211173	1222424	1119462	934241	914289	903018	6304607

المصدر:إدارة الحسابات برئاسة البنك الزراعي السوداني وتقارير الفروع المذكورة 2007-2012

جدول (4) مساهمة البنك الزراعي بولاية جنوب دارفور في تمويل الإنتاج الزراعي بصيغتي السلم والمرابحة (المركز +المحليات)2007-2012

الجهة	المبلغ(جنيه سوداني)	النسبة
فرع البنك الزراعي بنيالا (حاضرة الولاية)	9.585.351.53	60.33
فروع البنك الزراعي بالمحليات	6304607	39.67
الجملة	15.889.958.53	%100

المصدر:إدارة الحسابات برئاسة البنك الزراعي السوداني وتقارير الفروع المذكورة 2007-2012

جدول(5) نسبة مساهمة البنك الزراعي في التمويل الكلي المقدم للإنتاج الزراعي بولاية جنوب دارفور2007-2012

مصدر التمويل	المبلغ(جنيه سوداني)	النسبة
المنفذ بواسطة البنك الزراعي(مركز +محليات)	15.889.351.53	39.72
المنفذ خلال فترة الدراسة	14514648.47	36.28
الفجوة التمويلية	9596000	%24
الإحتياج الكلي حسب محفظة تمويل الإنتاج الزراعي	40,000,000	%100

المصدر:الباحثون من بيانات الدراسة

إختبارالفرضية الثالثة:

يساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الحيواني في ولاية جنوب دارفور من خلال التمويل الممنوح للإنتاج الحيواني في حاضرة الولاية.ويقدم التمويل للإنتاج الحيواني بصيغة المرابحة للآمر بالشراء فقط.

تمويل فرع نيالا لقطاع الثروة الحيوانية:

يقدم البنك الزراعي فرع نيالا التمويل لقطاع الثروة الحيوانية متمثلا ذلك في:

1.تمويل شراء الأبقار الهجين لتحسين السلالات ولنتاج اللحوم والألبان.

2.تمويل شراء الماشية للتسمين (عجول).

3.تمويل الدواجن لإنتاج البيض واللحوم.

4.تمويل شراء الأعلاف

5.تمويل شراء الأدوية البيطرية.

وقد بلغ عدد المشروعات الممولة من قبل الفرع في مجال الإنتاج الحيواني خلال فترة الدراسة 2429 مشروع بتمويل قدره 9.643.102 جنيه سوداني، بصيغتي السلم والمرابحة يمكن بيانها في الجدول الآتي:

جدول(6) عدد المشروعات الممولة من قبل البنك الزراعي فرع نيالا في قطاع الثروة الحيوانية 2007-2012

السنة	أبقار هجين	تسمين	دواجن	أدوية بيطرية	عدد المشروعات	القيمة بالجنيه
2005	49	85	118	206	458	121200
2006	68	95	120	211	494	1162500
2007	77	110	116	204	507	2295080
2008	85	66	91	180	422	1364500
2009	44	60	81	105	290	2435637
2010	55	14	70	118	258	2264185
الجملة	378	430	597	1024	2429	9.643.102

المصدر:إدارة الإستثمار بالبنك الزراعي السوداني2013

تمويل الثروة الحيوانية من قبل المصارف بحاضرة ولاية جنوب دارفور:

بلغت عدد مشروعات الثروة الحيوانية الممولة من قبل المصارف بنيالا عدد 8.870 مشروع، وبلغ إجمالي التمويل مبلغ(46.348.343)جنيه مقدم بواسطة عشر فروع للمصارف التجارية حسب الجدول الآتي:

جدول (7) المشروعات الممولة من قبل المصارف بولاية جنوب دارفور في قطاع الثروة الحيوانية (مدينة نيالا)2007-2012

رقم	المصرف	عدد المشروعات	المبلغ بالجنيه	النسبة
1	البنك الزراعي السوداني	2429	9.643.102	%20.80
2	مصرف المزارع	1121	7.251.320	%15.64
3	بنك الثروة الحيوانية	3567	15.114.105	%32.5
4	بنك تنمية الصادرات	206	3.260.000	%7.03
5	مصرف الإدخار	1265	46.810	%0.010
6	بنك النيل(التنمية التعاوني الإسلامي)سابقاً	488	1.218.766	%2.62
7	بنك التضامن الإسلامي	85	3.456.200	%7.45
8	البنك السوداني الفرنسي	65	2.465.914	%5.32
9	بنك فيصل الإسلامي السوداني	105	3892126	%8.40
الجملة		8870	46.348.343	%100

المصدر:أقسام الإستثمار والتمويل بالمصارف المذكورة2012

جدول (8) مساهمة البنك الزراعي في التمويل المقدم لمشروعات الإنتاج الحيواني بحاضرة ولاية جنوب دارفور 2007-2012

مصدر التمويل	المبلغ(جنيه سوداني)	النسبة
تمويل مقدم بواسطة البنك الزراعي	9.643.102	%9.65
تمويل مقدم بواسطة بقية المصارف والجهات أخرى (أفراد وجمعيات)	41.705.241	%41.70
الفجوة التمويلية	48.651.657	%48.65
الخطة التمويلية حسب وزارة الثروة الحيوانية	100.000.000	%100

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة

إختبار الفرضية الرابعة:

يساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الحيواني في ولاية جنوب دارفور من خلال التمويل الحيواني الممنوح عبر فروعه المنتشرة في محليات الولاية.

تمويل فروع البنك الزراعي بولاية جنوب دارفور لقطاع الثروة الحيوانية في المحليات المختلفة:

قدمت فروع البنك الزراعي بولاية جنوب دارفور لقطاع الثروة الحيوانية ما قيمته (3.150.565) جنيه قدمتها أربعة فروع هي الفروع الآتية

1- فرع عدالفرسان مبلغ872.613 جنيه

2- فرع رهيد البردي533.164 جنيه

3- فرع كاس 977.768 جنيه

4- فرع برام 767.020 جنيه

ويمكن بيان ذلك في الجدول الآتي:

جدول (9) التمويل المقدم لقطاع الثروة الحيوانية بفروع البنك الزراعي بمحليات ولاية جنوب دارفور2007-2012(جنيه سواني)

الفرع/السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الجملة
عد الفرسان	86.100	150.989	160.199	128.700	111.209	235.416	872.613
رهيد البردي	65.207	45.130	76.106	84.215	120.900	141.606	533.164
برام	107.216	70.410	85.122	115.064	110.104	279.104	767.020
كاس	140.160	190.801	86.290	94.103	124.300	342.114	977.768
الجملة	398.683	457.330	407.717	422.082	466.513	998.240	3.150.565

المصدر: إدارة الحسابات برئاسة البنك الزراعي وتقارير فروع البنك الزراعي بالولاية2007- 2012

إجمالي تمويل البنك الزراعي لقطاع الثروة الحيوانية بولاية جنوب دارفور(المركز+المحليات):

بلغت المساهمة الإجمالية للبنك الزراعي بالولاية (المركز+المحليات)ماقيمته 12.793.667) جنيه سوداني تفاصيله كما يلي:

جدول (10) مساهمة البنك الزراعي بولاية جنوب دارفور في تمويل الثروة الحيوانية(المركز+المحليات)2007-2012

الجهة	المبلغ(جنيه سوداني)	النسبة
فرع البنك الزراعي بنيالا(حاضرة الولاية)	9.643.102	%75.37
فروع البنك الزراعي بالمحليات	3.150.565	%24.63
الجملة	12.793.667	%100

المصدر:الباحثون من بيانات الدراسة

جدول (11) نسبة مساهمة البنك الزراعي في تمويل الإنتاج الحيواني بولاية جنوب دارفور (المركز+المحليات 2007-2012)

مصدر التمويل	المبلغ	النسبة
تمويل مقدم بواسطة البنك الزراعي(المركز+المحليات)	12.793.667	%12.80
تمويل مقدم بواسطة المصارف والجهات أخرى (افرادأو جمعيات) (المركز+المحليات)	41.745.241	%41.74
الفجوة التمويلية	45.461.092	%45.46
إجمالي الخطة	100.000.000	%100

المصدر:الباحثون من بيانات الدراسة

قدرت مساهمة الجهات الأهلية (أفراد وجمعيات) بواسطة وزارة الثروة الحيوانية بمبلغ 40.000 جنيه لعدم وجود إحصاءات دقيقة لديها عن مقدار التمويل المقدم من قبلهم.

النتائج:

1- ساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الزراعي بولاية جنوب دارفور من خلال تقديم التمويل بصيغتي السلم والمرابحة للآمر بالشراء في حاضرة الولاية مدينة نيالا.

2- قدم البنك الزراعي تمويلاً لمشروعات الإنتاج الحيواني بولاية جنوب دارفور بصورة أسهم في تنمية هذا القطاع في حاضرة الولاية.

3- ساهم البنك الزراعي في تنمية القطاع الزراعي بولاية جنوب دارفور من خلال تقديم التمويل بصيغتي السلم والمرابحة للآمر بالشراء في محليات الولاية.

4- ساهم البنك الزراعي في دعم وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني من خلال إنتشاره في محليات ولاية جنوب دارفور.

التوصيات:

1- فتح فروع جديدة للبنك الزراعي السوداني في ولاية جنوب دارفور بالمحليات التي لاتوجد بها فروع للبنك ولا المصارف الأخرى وفق دراسة مسبقة.

2- توجيه بنك السوادن للمصارف التجارية بفتح فروع لها بمحليات الولاية التي لاتوجد بها فروع. وذلك بعد دراسة

مدى جدوى هذه الفروع الجديدة. مع ضرورة ربط إنشاء هذه الفروع بمدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية بأماكن تواجدها.

3- فتح تواكيل للبنك الزراعي السوداني بحاضرة ولاية جنوب دارفور في أنحاء المدينة التي يوجد بها نشاط تجاري أو مؤسسات تجارية أو حكومية بها يرجح أن يكون بها تعامل نقدي كبير.

4- زيادة مساهمة البنك الزراعي السوداني في التنمية الإقتصادية بالولاية، من خلال زيادة حجم التمويل المقدم من قبل رئاسة البنك في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني بمحليات الولاية.

5- زيادة حجم التمويل المقدم من قبل البنك الزراعي والبنوك الاخرى في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني بحاضرة الولاية، وذلك بزيادة المبالغ التي تخصص للتمويل. وفتح آفاق جديدة في هذا النوع من التمويل بتشجيع مشروعات التصنيع القائم على منتجات القطاع الزراعي والحيواني.

المراجع والمصادر

1. محمد عبد العزيز عجمية إيمان ناصف- 2008- ص 51 ، التنمية الإقتصاية-قسم الاقتصاد،كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
2. محمد صفوت قابل- ص 64 ، نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع-الإسكندرية، مصر ط1 .
3. محمد صفوت قابل- مرجع سابق- ص64.
4. الآية 20 سورة لقمان.
5. الآيات من (14-15) سورة النحل.
6. محمد صفوت قابل - مرجع سابق - ص76.
7. محمد صفوت قابل - مرجع سابق - ص77.
8. مدحت القريشي- 2007- ص 90 ، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات) دار وائل للنشر- عمان .
9. عبد اللطيف عبد الحميد - 2010- ص 213 ، البنوك الشاملة- عملياتها وإدارتها الدار الجامعية-عين شمس.
10. عبد اللطيف عبد الحميد- مرجع سابق- ص90.